

المالية والمسؤولية الاجتماعية: أي نمط للتعديل- نماذج إدماج المسؤولية الاجتماعية في المالية -
Finance and Social Responsibility: Any Style to Adjust
- Models of Integration of Social Responsibility in Finance -

لمياء عماني^{1*}، عائشة سلمة كيحلي²، منى مسغوني³

¹ جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر (Lamitta.ame2001@yahoo.fr)

² جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر (Selmaboussar@yahoo.fr)

³ جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر (Kiramouna@yahoo.fr)

تاريخ الاستلام: 2017-12-15؛ تاريخ القبول: 2021-08-14؛ تاريخ النشر: 2021-08-25

ملخص: يهدف هذا البحث إلى مناقشة مدى قدرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة كمنظومة تعديل، على تلطيف الصدمات التي تسببها الرأسمالية المالية، من خلال نفوذ الأسواق المالية التي تسببت في أمولة الاستراتيجيات التي من الممكن أن تخلق القيمة داخل المؤسسة. أين يرتبط بروز المسؤولية الاجتماعية بعنصرين أساسيين، أخلاقيات الأعمال في المنظمة ونظرية الأطراف ذات المصلحة، وتصبح المسؤولية الاجتماعية أكثر قدرة على أداء الدور المنوط بها، وتصبح ذات قيمة استراتيجية، عندما ترتبط ببعديها المؤسساتي والاستراتيجي في آن واحد. وتقتصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في ميدان المالية جملة من الابتكارات المالية ذات الطابع الاجتماعي، من خلال الاستثمار المسؤول اجتماعيا، المالية المصغرة، والشمول المالي. وهي غالبا أدوات قابلة للنقد، بسبب انحرافها عن الأهداف الأساسية واكتسابها الطابع التجاري، خاصة المالية المصغرة. وفي الأخير يشدد البحث على ضرورة الاهتمام بالمالية التضامنية المحلية التي تدعم المقاولاتية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية اجتماعية، أخلاقيات أعمال، أطراف ذات مصلحة، استثمار مسؤول اجتماعيا، مالية مصغرة.

Abstract: This research aims to discuss the extent of corporate social responsibility as an adjustment type to diminish shocks caused by financial capitalism through the influence of financial markets that have caused the financialization of strategies which can create value within the enterprise. Where the emergence of social responsibility is linked to two fundamental elements, the business ethics in the organization and the theory of stakeholders, then the social responsibility becomes more capable of fulfilling its assigned role and becomes a strategic value when it is linked to institutional and strategic dimensions at the same time. The corporate social responsibility in the field of finance suggests a range of financial innovations of a social nature, through socially responsible investment, micro-finance and financial inclusion, and they are prone to critics, because they deviate from the main objectives and acquire a commercial nature, especially the micro-finance. Finally, the research emphasizes the necessity to pay attention to local solidarity finance that supports social entrepreneurship.

Keywords: Social responsibility, Business ethics, Stakeholder theory, Socially responsible investment, Micro-finance.

تهديد :

حاول رواد الأسهم المالية تهذيب الصورة السلبية التي رسختها الأسهم المالية في بحثها الدائم عن فرص للاقتناص من خلال الترويج لاعتناق البعد الاجتماعي في استراتيجياتها المعلنة. حيث أشار الكاتب الألماني أولريش شيفر في كتابه "الهمبار الأسهمية" إلى أنه عقب الحرب العالمية الثانية حققت الأسهمية رفاهية لا مثيل لها ففي حين تحددت دولة القانون القواعد المتحركة في عمل الاقتصاد، تتكفل دولة الرعاية الاجتماعية تأمين متطلبات العيش للجميع. وتطورت في أغلب البلدان الأوروبية نماذج للأسهم المروضة. ولكن بعد الهمبار النموذج الاشتراكي وجدت الأسهمية نفسها دون منافس، وسرعان ما طفا إلى الواجهة نموذج اقتصاد السوق الحر من القيود، الذي يتحكم به أصحاب المشاريع العملاقة وأسواق المال. حيث كشفت الأزمة المالية لسنة 2008 عن أكثر الجوانب تعميما لجشع الأسهمية، وفتحت المجال أمام الأطروحات المعادية للصعود القوي للأسواق المالية لتعود للنقاش من جديد، فلا مجال لتجاوز آثار الأزمة إلا من خلال الإقرار بالإخفاق، إخفاق السوق، إخفاق أدوات إدارة المخاطر والمستثقات المالية، وإخفاق الحكومة، ليتجسد بذلك الإخفاق الشامل الناتج عن تشويش المالية على دوائر الاقتصاد الحقيقي والمنعكس على الجوانب الاجتماعية، فتبرز حقيقة الإخفاق في الإخفاق ذو التكلفة الاجتماعية. ومن خلال هذا الطرح تبرز معالم إشكالية البحث في السؤال الرئيسي، كما يلي: إلى أي مدى يمكن للمسؤولية الاجتماعية - كمنظومة تعديل - أن تحقق التقارب بين المالية والاقتصاد الحقيقي؟

ومن أجل الوصول إلى إجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة فرضيتين هما:

- ضعف الأنماط التقليدية لإحداث التقارب بين المالية والاقتصاد الحقيقي، واقتراح المسؤولية الاجتماعية كمنظومة تعديل ضمن الأسهمية.
- تطبيق المسؤولية الاجتماعية على المستوى الاستراتيجي يسمح باقتراح نماذج عدة منها الاستثمار المسؤول اجتماعيا، المالية المصغرة والشمول المالي.

وعليه تم تناول الموضوع من خلال تقسيم البحث إلى ثلاث محاور:

1 - انحرافات الأسهمية المالية

- 2- المسؤولية الاجتماعية كمنظومة تعديل داخل الأسهمية
- 3- نماذج المسؤولية الاجتماعية على مستوى المالية

حيث تهدف الدراسة من خلال محاورها إلى التطرق للجوانب السلبية للمالية الناتجة عن توسع رأس المال المالي، ومنه لإظهار أهمية ادراج المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجية المؤسسة، بنقد البعد التجاري للمالية المصغرة، تقديم الاستثمار المسؤول اجتماعيا كبديل لخلق القيمة المساهمية، إضافة للتأكيد على أهمية الشمول المالي ضمن أنماط التعديل. ويمكن بذلك تصنيف منهجية الدراسة ضمن الدراسات النظرية النقدية، من خلال التدقيق في بعض الجوانب التي فشلت فيها المالية في تحقيق تقارب بينها وبين الاقتصاد الحقيقي.

1 - انحرافات الأسهمية المالية

قبل الحديث عن فرص إعادة التوافق بين المالية والاقتصاد الحقيقي لا بد من البحث أولا عن إجابة لسؤال ملح وراهن: ما الذي تظهره الأسهمية المالية من اضطرابات وإخفاق وتشوه يضطرها للبحث عن مداخل لإعادة بعث الاتصال مع الاقتصاد الحقيقي من جديد؟ فهناك العديد من النقاط ضمن ديناميكية الأسهمية المالية التي تحتاج لأن يُضاء حولها منها:

- * الاهتمام المتزايد بالقيمة المساهمية وسيروا تخلق القيمة ذات الطبيعة المالية، اعتمادا على استراتيجيات مالية، أو بالأحرى استراتيجيات تم العمل على أموالها (الأموال التي تقودها الشركات الصناعية والشركات متعددة الجنسيات، والاستراتيجيات التنظيمية المتبعة بهدف خلق القيمة المساهمية)، ثم الحكومة وفق منظور مساهمي لتوزيع القيمة؛
- * زيادة حجم الاستثمار المؤسساتي واستحواذه على حصص معتبرة في ملكية رأس المال (الأسهمية التسهامية)، مع انخراط رؤوس أموال كانت تعد "حذرة" في استثمارات محظرة؛
- * الدعم المؤسساتي التي تحظى به "المالية" على صعيد دولي، من خلال دور المعايير الحاسبية (IFRS) والمعايير الدولية للإفصاح، وكذلك الإصرار على تقييم المؤسسات وفق نموذج القيمة الاقتصادية المضافة¹؛
- * دور الأدوات المالية المبتكرة في إدارة العلاقة بين الملاك والمسيرين (خيارات الأسهم كمثل)، والتي تشجع "نتائج المدى القصير" غير الاقتصادية وغير الاستراتيجية، وهو الدور الذي تقوم به أيضا المعايير الحاسبية الدولية، كما أن دعم القيمة المساهمية يستبعد الدور المركزي للأصول غير المادية في خلق القيمة (رغم الأهمية الشديدة لهذه الأصول وتضارفا مع الابتكارية في خلق القيمة الاستراتيجية)².

إضافة إلى أمواله الاستراتيجية وقيد الأداء المالي

إذ أن أمواله الاستراتيجية³ (*La financiarisation*) خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات رسّخت عقيدة أساسية وهي الاهتمام بالنتائج على المدى القصير، فكانت الترجمة الوحيدة لهذه النتائج هي تعظيم القيمة السوقية، حيث تخدم كل الاستراتيجيات والسياسات هذا الهدف: المتمثل في تعظيم القيمة للمساهم.

ويتأثر كل مناخاذا القرار وأخلاقيات المنظمة بالمحيط الاجتماعي والقطاعي الذي يحيط بأنشطة المنظمة، بفلسفتها في التسيير وثقافتها التنظيمية، وبأنظمتها كتلك المتعلقة بالتقييم والمكافآت.⁴

ورغم كل ما وصلت إليه حالة التنظير من تطور وضبط للمفاهيم إلا أن هناك طرحا يقول بأن الغموض لا زال يحيط بـ "سبب وجود الشركة وطبيعة أهدافها الاستراتيجية"، بحيث لم يتم الفصل فيما إذا كان الأداء الاجتماعي هدفا بحد ذاته أم أنه يدخل ضمن مجال أوسع لتحقيق أداء ما (غالبا ما يكون أداء مالي)، ويمكن استنتاج ذلك من حالة الجدل الواسعة بين المقاربتين التساهمية والتشاركية، وأدوات القياس والتقييم الخاصة بالأداء التي عادة ما توسع من دائرة الأداء المالي رغم إضافتها لأبعاد جديدة في عملية التقييم (سواء بطاقة الأداء المتوازن أو *Navigateur Skandia* كأمثلة).⁵

2- المسؤولية الاجتماعية نمط تعديل داخل الرأسمالية

يمكن اعتبار المسؤولية الاجتماعية شكلا مؤسسيا يسمح بظهور نمط جديد لتعديل الرأسمالية المالية⁶ (المهيمنة على أهداف واستراتيجية المؤسسة)، ولذلك لا بد من طرح السؤال التالي: ما الذي يدفع بالمؤسسة لتكون مسؤولة اجتماعيا؟ وتأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الفاعلة؟ ولكن المهم هو البحث عن أجوبة لهذا السؤال، وغالبا ما تنتهي كل الأجوبة الافتراضية إلى أن ذلك يُعدّ سبيلا من سبل تحسين الأداء المالي.

فحتى تُهيكل المسؤولية الاجتماعية القرارات التي يتم اتخاذها في المؤسسات يجب أن يُنظر إليها كحالة طبيعية بحيث يتصرف الأعدوان الاقتصاديون (الأطراف ذات المصلحة) وفق قواعد أخلاقية، وهذا يحتاج لإعادة ضبط وصياغة المفاهيم الخاصة بتسيير المؤسسة، فهذه الأخيرة تنتج السلع والخدمات، ولكن عليها أن تنتج الظروف المواتية لهذا الإنتاج.⁷

2-1 دور المسؤولية الاجتماعية كبديل للتعديل

مما سبق وعلى هذا المستوى يبرز دور المسؤولية الاجتماعية كبديل للضبط والتعديل نحو "رأسمالية مسؤولة"، من خلال توجيهين أساسيين:

- **الأول** "أخلاقيات الأعمال"، كطرح جديد يدعو لتحمل المنظمات عموما مسؤوليتها تجاه المجتمع في مقابل الأطروحة الكلاسيكية في فصل الأخلاق عن الأعمال، حيث راحت فكرة فريدمان منذ السبعينيات عن أن المسؤولية الوحيدة للمنظمة هي تحقيق الربح بما يتماشى مع القوانين والتنظيمات.
 - **الثاني** "نظرية الأطراف ذات المصلحة"، حيث المنظمة مجموعة أطراف ذات مصلحة، يكون التعاقد، التفاوض، والتحكيم الأدوات المناسبة لإدارة تلك المصالح، تخلق هذه الأطراف تلقائيا قيما اجتماعية ومعايير ملائمة لإدارة العلاقات فيما بينها، والتركيز يكون على المسؤولية، التعاقد، وإدارة المخاطر.⁸
- وعليه فأخلاقيات الأعمال ليست مجرد إطار مقيّد من القوانين والضوابط، بل هي جزء كامل من القيمة الاقتصادية⁹، كما أن الحوكمة وفق المنظور التشاركي قد تقدمت خطوات إلى الأمام بسبب تطور الأشكال التنظيمية للمنظمة، بحيث أصبح توزيع السلطة والريع داخل المنظمة وبين الأطراف ذات المصلحة يتطلب أن تتمكن الحوكمة من تجنب النزاعات المعرّقة لتطور المنظمة.¹⁰

2-2 المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بين "الاستراتيجية" و "المؤسسية"

تبني المنظمة (عموما) لسلوك مسؤول اجتماعيا يزيد ويحسن من العلاقات بين مختلف الأطراف ذات المصلحة، ويقلل من المخاطر، وهذه النتائج كفيلة لجعل المسؤولية الاجتماعية ذات قيمة استراتيجية.¹¹ وللمسؤولية الاجتماعية¹² للمؤسسة *RSE*¹³ ثلاثة أبعاد أساسية:

- بعد مجتمعي، من خلال الاهتمام بالعلاقات مع الزبائن، الموردين، ومختلف فعاليات المجتمع المدني؛
- بعد اجتماعي، قائم على مكافحة كافة أشكال الإقصاء والتهميش والاستبعاد، تحسين ظروف "العمل"، وإدارة الوظائف؛
- بعد بيئي، أساسي لمكافحة التجاوزات المسببة للتغيرات المناخية، التركيز على الاستغلال العقلاني (الاقتصادي) للموارد، والاهتمام بالتنوع البيولوجي.

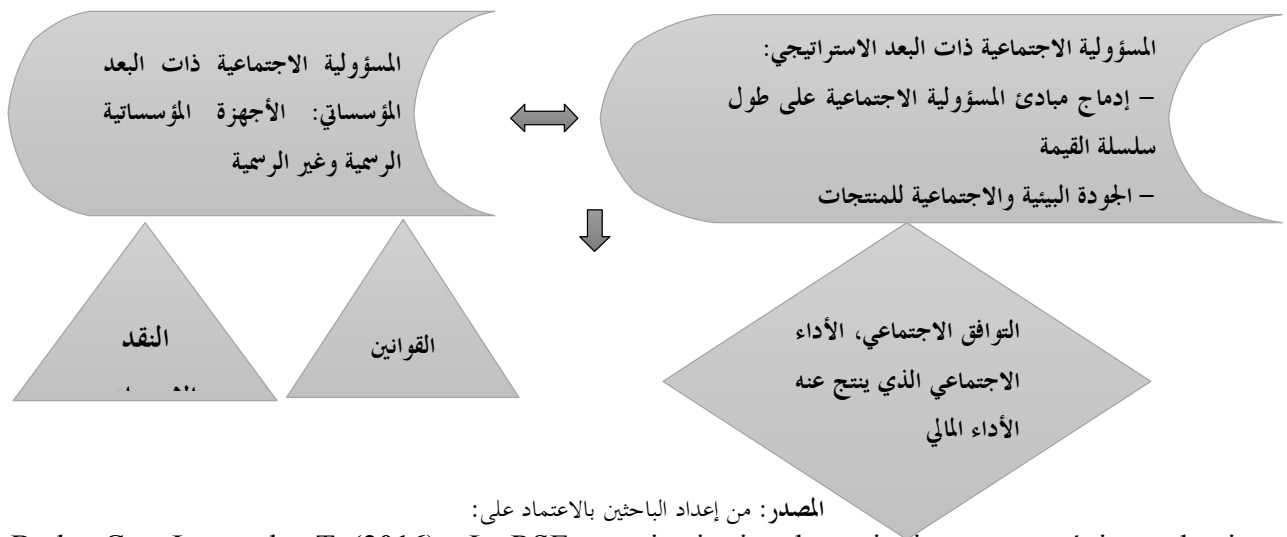
منذ 2010-2011 تم تطوير المفهوم بشكل كبير (تبنى عدة معايير ومبادئ للأمم المتحدة، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، واللجنة الأوروبية)، حيث تجاوزت المسؤولية الاجتماعية الأبعاد السابقة وأصبحت مرتكزة حول التحكم بالآثار التي تخلفها الشركات على المجتمع، فهي تُعنى بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، حماية المستهلكين وكل المجتمعات المهمشة.¹⁴ وبالتالي يمكن تعريف **RSE** على أنها محاولة من المؤسسات لشرعة أنشطتها مقابل ما تتسبب فيه من تكلفة اجتماعية وبيئية، خاصة في ظل حراك المجتمع المدني، وهي بذلك:

- ابتكار مؤسساتي؛
 - تتفاعل من خلاله عدة أطراف ذات مصلحة؛
 - يمثل رد فعل على الضغط الممارس من قبل مالية الأسواق، لتعديل العلاقة "رأسمال-عمل"¹⁵.
- وحتى لا تأخذ الأنشطة الاجتماعية، كجزء من الأداء الاجتماعي للشركات، صفة المسن والتبرع أو النشاط الخيري التقليدي الظرفي والمؤقت، وبغية الاستدامة لا بد من توفير بنية مؤسساتية أصيلة داخل منظومة الأعمال، كما يجب دمج المسؤولية الاجتماعية باستراتيجية عمل الشركات، الشيء الذي ينتج عنه خلق قيمة اجتماعية لمجمل النشاط.¹⁶
- إذا للمسؤولية الاجتماعية بعدان:

- "المسؤولية الاجتماعية ذات البعد المؤسساتي" *RSE-Institution* التي تعكس قدرة الأجهزة والقوانين والتشريعات على خلق توافق اجتماعي وفق إرادة سياسية (البنية أو الهيكل)؛
- "المسؤولية الاجتماعية ذات البعد الاستراتيجي" *RSE-Stratégie* التي ترتبط بالهيكل المؤسساتي الداعم للعملية الإنتاجية، هي ذات بعد اقتصادي قادر بدوره على خلق توافق اجتماعي، من خلال الإنتاج المسؤول اجتماعيا، الذي يجمع بين استراتيجية البحث عن الأرباح والبحث عن المزايا التنافسية.¹⁷

فالبعد الاستراتيجي بإمكانه التطور من خلال إيجاد أدوات جديدة لحوكمة المنظمات فيما بينها، على مستوى سلاسل القيمة الإجمالية بالاعتماد على البعد المؤسساتي للمسؤولية الاجتماعية، الشكل رقم (01) يختصر هذه الحالة من الاعتماد المتبادل بين البعدين المؤسساتي والاستراتيجي لتأسيس نظام متكامل للمسؤولية الاجتماعية. ويعد تعريف المسؤولية الاجتماعية باستخدام فكرة "الطوعية أو الإرادية" يجد منطقه من خلال تكامل هذين البعدين، لأن الأجهزة المؤسساتية المنظمة لوحدها تخلق نوعا من المسؤولية الاجتماعية الفوقية (تنتفي الإرادة لصالح سلطة القانون)، وعليه لا بد من أن تسهم الأطر المؤسساتية في دعم عملية إنتاجية لا تسوق لذاها فقط على أساس السعر، بل على أساس الجودة ذات البعدين الاجتماعي والبيئي.

شكل رقم (01): المسؤولية الاجتماعية ببعديها المؤسساتي والاستراتيجي



Bodet, C. et Lamarche, T. (2016) – La RSE entre institution du capitalisme et stratégie productive : une grille de lecture, Economie et institutions (en ligne), juin 2016, consulté le 11/08/2017, p <http://ei.revues.org/5738>

ونصل الى ان: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ليست برنامجا إنسانيا أو اجتماعيا، إنما هي نهج إداري، حيث هي جزء من استراتيجية المؤسسة، فهبطوية وغير إلزامية¹⁸ (من ناحية قانونية)، تتقبلها المؤسسة كجزء من أنشطتها الأساسية التشغيلية والاستراتيجية، وهي عملية تشاركية إذ تسهم في خلق القيمة الاجتماعية.¹⁹

وفي الميدان المالي تعني المسؤولية الاجتماعية:

- الالتزام بـ "أخلاقيات الأعمال" في المعاملات المالية (مكافحة تبييض الأموال، الاستثمار في المالية المسؤولة اجتماعيا، تشجيع البورصات المستدامة، الإفصاح الاجتماعي، التدقيق الاجتماعي)؛
- مسؤولية القطاع البنكي في دعم الروابط الاجتماعية كمكافحة التهميش المالي وتشجيع التضامن (الانخراط في برامج المالية المصغرة، دعم الشمول المالي والمالية التضامنية).²⁰
- أما عن العوامل المحفزة للمنظمة على تبني سياسات المسؤولية الاجتماعية، فيمكن ذكر بعضها في الآتي:
- ضغط العملاء والرغبة في الدخول إلى الأسواق أو إنشاء أسواق جديدة (في ظل فرضية وعي العملاء والمنافسة)؛
- بعث استراتيجية اتصال جديدة لترميم الثقة المتصدعة بمنظمات الأعمال (والرأسمالية وميلها نحو تعظيم الأرباح عموما)؛
- إثبات قدرة المنظمة على خلق وإنتاج قواعد لضبط عملها وأنشطتها، ولهذا العامل تحديدا بعد أوسع باعتبار الضبط الذاتي وسيلة للحد من التدخلات الحكومية (القدرة على التعديل من قبل السوق)؛
- نفوذ "المالية" ومقاومة المنظمة لهذا النفوذ، فهي تحاول باستمرار كسب الشرعية المجتمعية، مع الشركاء والمنافسين والأطراف ذات المصلحة عموما (ميثاق المنظمة، دليل القيادة، التصنيف، الشهادات المطابقة، مدونة السلوك، الإفصاح...).²¹

3 - نماذج ادماج المسؤولية الاجتماعية على مستوى المالية

ما الذي تقترحه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، كمنظومة وضبط وتعديل بين "رأس المال والعمل" أو "رأس المال والمجتمع" عموما، من أدوات لإعادة الارتباط بين المالية والاقتصاد الحقيقي، وحتى تعود المالية إلى دورها الأساسي في دعم الاقتصاد، بدل استمرارها باكتساب صفة "المالية الطفيلية" التي تنمو دون هودة على حساب تدمير الوظائف وفرص العمل والصناعة.

تحاول المالية أن تبرز وجهها المسؤول اجتماعيا من خلال قناتين أساسيتين هما الاستثمار المسؤول اجتماعيا والمالية المصغرة، هذه الأخيرة كانت محاطة بالنوايا الحسنة وكانت النتائج المتوقعة ذات آفاق واعدة سرعان ما تراجعت مع اكتسابها البعد التجاري، ثم تدعمت بفكرة تبدو أهم هي الشمول المالي وإشراك جميع الفئات في الخدمات المالية، وفي هذا الإطار تزايد الحديث عن أسواق مال مستدامة وعن إكساب الطابع "الاجتماعي" لكل ما له علاقة بالأداء الاجتماعي.

3-1 - الاستثمار المسؤول اجتماعيا *ISR*

إن تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية في ميدان المالية عادة ما ينطبق على الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا *ISR*²²، التي تعني إدماج المعايير الاجتماعية والبيئية في اختيار الاستثمارات وإدارتها. في هذا الإطار يمكن الحديث عن "المالية الأخلاقية"، وهي المالية التي تكون في خدمة التطور ولصالح الإنسانية، وتظهر الصناديق الاستثمارية المسؤولة اجتماعيا كمحافظ مالية استثمارية تدمج المعايير غير المالية في أنماط التسيير المالي لقرارات التوظيف المالي وإدارة المحافظ المالية.

حيث ارتفع حجم الاستثمارات المالية المسؤولة اجتماعيا على صعيد أوروبي من 2700 مليار أورو إلى 5000 مليار أورو سنة 2009، بنسبة نحو 87%²³ وربما عد ذلك طبيعيا ترامنا مع الأزمة المالية التي كشفت عن أسوأ الجوانب في رأس المال²⁴.

■ تطور الصناديق المسؤولة اجتماعيا

تعرف (*Gendron et Bourque, 2003*) المالية المسؤولة اجتماعيا كتجميع لعناصر التوظيف المالي والاستثمار التالية:

- الصناديق المسؤولة اجتماعيا التي تضم "الصناديق الأخلاقية" التي يتم تشكيلها من خلال الانتقاء أو الاستبعاد من ناحية، وممارسة "النشاط المساهمي"²⁵ من ناحية أخرى؛
- هيكل "رأس المال-النمو" في مقابل "رأس المال-المخاطر"، من خلال التجذر والتوطن والدوران في الحلقة البنكية، ويختلف الشكل الأول عن الثاني في كونه يسعى للربحية ولكن ضمن تطوير البيئة المحلية وخلق مناصب العمل، كما يختلف عن الهيئات الحكومية في كونه يوفر التمويل وليس الدعم المالي؛

- هيكل من المالية التضامنية التي يتم إدارتها من قبل الأطراف المحلية، وتدرج ضمن آفاق النمو الاقتصادي المجتمعي المحلي (حيث يمكن الاعتماد على ادخار الأسر وعلى القروض بفوائد).²⁶

الجدول رقم (1) يختصر تطور الصناديق المسؤولة اجتماعيا من الجيل الأول إلى الجيل الرابع وامتداداته، لقد تم العمل على تكوين صناديق استثمارية ذات بعد أخلاقي، يتم بناؤها من خلال مقارنة سلبية قائمة على الاستبعاد أو إيجابية قائمة على الانتقاء أو الميزج بينهما (اختيار الأفضل في كل مجموعة)، ويُظهر الجدول كيف أن المرجعية الاجتماعية كانت الغالبة إلى حين ترجيح المرجعية الاقتصادية عندما تم ربط التوجه نحو المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة.

جدول رقم (1): تطور الصناديق المسؤولة اجتماعيا

نوع الصندوق المسؤول اجتماعيا	الهدف	مبدأ الاستثمار
المرجعية الاجتماعية		
الجيل الأول "الصناديق الأخلاقية"	الالتزام بالقيمة الأخلاقية الايجابية	استبعاد الشركات الناشطة في مجال غير مقبول اجتماعيا (كحول، تبغ، دعارة، أسلحة...)
الجيل الثاني "الصناديق الأخلاقية"	تغيير المجتمع بتبني معايير سياسية، اجتماعية، وأخرى خاصة بحقوق الإنسان	الاستبعاد مؤسس على طبيعة أنشطة الإنتاج وأماكن توطنها
الجيل الثالث "الصناديق المسؤولة اجتماعيا"	الاستجابة لتطلعات الأطراف ذات المصلحة	إضافة المعايير الاجتماعية والبيئية للمصفاة المالية التقليدية
النشاط المساهمي ²⁷	التأثير في سلوك الشركات لتأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف ذات المصلحة	استخدام حقوق التصويت والتأثير في سلوك الشركات
صناديق التشارك 1970 / <i>Fonds de partage</i>	تقديم الخدمات من خلال الدعم المالي لفئات معينة لتمويل المشاريع	توزيع جزء من فائض القيمة المحقق على الجمعيات الناشطة محليا في مجال العمل والإدماج الاقتصادي
المرجعية الاقتصادية		
الجيل الرابع للاستثمار المسؤول اجتماعيا ²⁸ 1990	تحديد أفضل الآليات لخلق القيمة على المدى الطويل والمساهمة في التنمية المستدامة	ترجيح قوي لمعايير المسؤولية الاجتماعية على المعايير المالية في الانتقاء
"الصناديق الخضراء"	زيادة الأرباح مع حماية البيئة	انتقائية قائمة على الاستبعاد للأنشطة الملوثة
صناديق حوكمة الأداء	زيادة الأرباح بالتعرف على الشركات ذات الحوكمة الجيدة	انتقائية الأوراق المالية بمعايير الحوكمة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: Arjaliès, D-L. (2010). Qu'est –ce que l'investissement socialement responsable, cahier de recherche N° 2010-11, pp 9.12, <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00482436>

■ التسويق الاجتماعي لـ *ISR*

عموما فإن المالية تجتهد دائما التسويق لنفسها حتى في أصعب الظروف، فالرأسمالية المالية على سبيل المثال، والتي تقود الرأسمالية تاريخيا في هذه المرحلة من التطور الرأسمالي نحو اعتلاء الأسواق المالية عرش كل المكتسبات الرأسمالية، تحاول الخروج من عنق الزجاجة والتغطية على آثار الأزمات المالية النظامية أو الصدمات العابرة التي تحدث بين الحين والآخر، وتجعل من الاستثمار المسؤول اجتماعيا استثمارا ذو ميزة تنافسية يستقطب بدوره فئة معينة من المستثمرين الماليين.

إذن يكتسب *ISR* مفهوما تسويقيا، وتوضع المعايير الأخلاقية لتصنيف الاستثمارات على النحو التالي:

▲ المعايير السلبية أو الاستبعاد: حيث تكون فكرة استبعاد الأنشطة والشركات من محفظة الاستثمارات في علاقة مع طبيعة، مكان، وممارسة الأنشطة، يتم استبعاد الشركات عندما لا تستجيب للمعايير غير المالية المطلوبة:

- الأسلحة، الطاقة النووية، التبغ والكحول، المقامرة، الدعارة؛

- الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان، أو التي لا تلتزم بالمعاهدات الدولية؛

- الاختبارات الجينية، والاختبارات على الحيوانات.

▲ المعايير الإيجابية أو الانتقاء: يتم تشجيع الشركات الأكثر مسؤولية اجتماعيا، بتفضيل تلك التي تطور تكنولوجيا صديقة مع البيئة، والتي تسمح بتخفيض استهلاك المواد الأولية (الموارد القابلة للنضوب)، ويتم تقييم الشركات التي تدخل أسهمها في تكوين محفظة

الاستثمارات من خلال معيارين أو ثلاثة للتنمية المستدامة²⁹:

- معيار اجتماعي، ينصرف إلى السلوك تجاه الأطراف ذات المصلحة، إدارة العمل، عدم الإقصاء، سياسة المكافآت؛
- معيار بيئي، يركز على إدارة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، إدارة المخاطر وتقليل الآثار السلبية على البيئة؛
- معيار مالي، يركز على الاستدامة المالية والامكانيات الاقتصادية.

ويتم وضع دليل تسويقي خاص بكل مؤسسة مالية للاستدلال عن المشاريع الاستثمارية المسؤولة اجتماعيا وكيفية انتقائها، والقاعدة العامة أن تحليل واختيار تلك الاستثمارات يجب ان يأخذ بعين الاعتبار، وبشكل متزامن، المعايير الثلاثة التالية: البيئة، المجتمع، والحوكمة "ESG"³⁰، وتكون كل من فلسفة التسيير والسيرورة والنتائج في خدمة الأداء المالي والأداء الاجتماعي، ويمكن احتصار اختيارات المستثمرين والاستراتيجية الملائمة لكل اختيار في النقاط التالية:

- اختيار استثمار يساهم في التنمية المستدامة العادلة ذات الأداء الأفضل، يكون من خلال الاستراتيجية الإيجابية القائمة على الانتقاء، والأفضل هو تبني المعايير "ESG".
 - اختيار الاستثمار الذي لا يضر بالمجتمع وحقوق الإنسان والبيئة، يكون من خلال صندوق استثماري مسؤول اجتماعيا مشكل من خلال الاستراتيجية السلبية القائمة على الاستبعاد.
 - اختيار استثمار يشجع المقاولاتية الاجتماعية والمشاريع التي تدعم خلق مناصب العمل، يكون من خلال صندوق استثماري تضامني.
 - اختيار استثمار يشجع الابتكارية في قطاع المياه والطاقات المتجددة، ويحارب ضد الاحتباس الحراري، يكون من خلال صندوق استثماري مواضيعي *thématique*³¹.
- يمكن القول أن الصناديق الاستثمارية المسؤولة اجتماعيا لا تختلف عن المالية التعاقدية في الأهداف، فهي تسعى لتحقيق الأرباح وخلق القيمة، ولكنها تختلف عنها في أخذها بعين الاعتبار للعوامل غير المالية في السيرورة الاستثمارية وفي تحقيق الأهداف³².

3-2 - المالية المصغرة

إن الاهتمام بالمالية المصغرة نابع من كونها وسيلة للقضاء على الفقر واحتواء الفئات المهمشة من خلال آليات السوق، فهي تستخدم أدوات مالية للوصول إلى غاية اجتماعية ذات فوائد مالية. لقد بدأ الطابع المؤسسي للمالية المصغرة منذ تحول العديد من المنظمات غير الحكومية إلى مؤسسات تهدف إلى تحقيق الربح بحجة عقلنة العمليات والأنشطة (بنوك ومؤسسات مالية رسمية تعمل وفق مبدأ تجاري). والمالية المصغرة أوسع من القرض المصغر والادخار، إنها تشمل التأمين وتحويل الأموال، والخدمات غير المالية كالتكوين والمرافقة، وربما لا جدوى من الخدمات المالية لولا الدعم المقدم من بقية الخدمات كالعامل على الثقافة والوعي الماليين. قد تكون مؤسسات المالية المصغرة في بعض الأحيان أكثر كفاءة من البنوك، لأنها تتمكن من تقليل تكاليف المعاملات عند تقديم خدماتها المالية بسبب أبعاد التضامن، الجوارية، والثقة بين الأطراف ذات المصلحة داخل المنظومة الاجتماعية والاقتصادية المحلية، الأمر الذي يقلل من تكلفة المعلومات وبالتالي تكلفة المعاملات³³.

■ المالية المصغرة ذات البعد التجاري

لقد تحولت المالية المصغرة من أداة لدعم النمو إلى صناعة تدخل ضمن مكونات النظام المالي الرسمي وتعمل باحترافية³⁴. والمالية المصغرة تسد ثغرة من ثغرات السوق، وتحاول أن تغطي على إخفاقه في بعض مجالات تخصيص الموارد، من خلال الخدمات المقدمة (المالية، البنكية، التأمين، وتلك المتعلقة بالتدريب واكتساب الثقافة المالية والمرافقة). الاستراتيجية الحالية لمؤسسات المالية المصغرة وعبر العالم هي التركيز على "الزبائن القادرين على الوفاء" القريبين من الطبقة المناسبة والمتواجدين في أماكن مناسبة للاستثمار³⁵. هناك مؤشرين أساسيين للدلالة على البعد التجاري المتنامي لمنظمات المالية المصغرة:

▲ التحول المؤسسي لهذه المنظمات، والتحول من منظمات غير حكومية وجمعيات وهيئات شبه رسمية إلى مؤسسات مالية وبنوك تجارية؛

▲ البحث عن الأداء المالي على حساب الأداء الاجتماعي، هناك دراسات ميدانية في اقتصاديات أمريكا اللاتينية تظهر أن منظمات المالية المصغرة التي تبني لها تجاريا في المنطقة أكثر مردودية من نظيراتها في مناطق أخرى نامية، وحتى من بعض البنوك التجارية أحيانا. إن تحقيق الأداء المالي لا يعد في حد ذاته مشكلة لأنه يسمح باستخدام الخدمات المالية للشرائح المستهدفة، ولكن من جانب المسؤولية الاجتماعية يطرح تساؤلا حول طريقة استخدام هذا البعد التجاري، إلى أي مدى يمكن الحفاظ على الأهداف الأصلية لتلك المنظمات والتي صنعت نجاحها عبر العالم، وهل يمكن تأطير العملية حتى لا تنحرف عن مسارها المتوقع³⁶؟

- كما أن لولوج البنوك (تحديدا البنوك كبيرة الحجم والبنوك متعددة الجنسيات) عالم المالية المصغرة قراءتان متضادتان:
- من ناحية، يمكن أن يُأخذ في سياق التأكيد على البعد التجاري للمالية المصغرة، والتحول من شكل عفوي إلى شكل مؤسسي يستهدف الربح³⁷؛
 - من ناحية أخرى، يمكن اعتباره جزءا من أية محاولة للتلطيف من الآثار السلبية للرأسمالية المالية العالمية، التي غالبا ما تكون البنوك واحدة من محركتها الديناميكية، من خلال الانخراط في الأداء الاجتماعي.
- البنوك متعددة الجنسيات لم تعد تكتفي بمراقبة المشاريع الصغيرة بل أصبحت تقوم بتقديم مجمل خدمات المالية المصغرة بما فيها التمويل:
- ✓ في أمريكا الوسطى يقوم "ECO Bank" باستقطاب الزبائن الذين تستهدفهم مؤسسات المالية المصغرة من خلال تجميع الادخار عبر الوكالات المتنقلة وتطوير الخدمات المالية.
 - ✓ بنك "BNP Paribas" من خلال تقارير المسؤولية الاجتماعية التي يصدرها أعلن عن التزامه بتطوير أنشطة المالية المصغرة منذ 1993 كركيزة أساسية للقضاء على الفقر، من خلال فتح خطوط قرض جديدة، التكفل الجزئي بالمخاطر المتبقية لعدم السداد، والمشاركة في الدعم المالي لجمعيات المالية المصغرة³⁸.
 - ✓ بنك "Société Générale" في تقرير عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية 2014، وفي معرض علاقة البنك بالأطراف ذات المصلحة ومحيط الأعمال يشير إلى مكافحة الاستبعاد المالي وتطوير ممارسات جيدة تجاه المجتمع والبيئة وتحسين مستويات الاتصال والشفافية.³⁹
- رغم أن المالية المصغرة تعد مشروعا رائدا للاقتصاد الاجتماعي، إلا أن النتائج لم تكن بقدر التطلعات، ورغم أن الفكرة سيتم تعزيزها لاحقا بالشمول المالي، إلا أن الشرائح المستهدفة ظلت تعاني من الاستبعاد المالي، لأن مؤسسات المالية المصغرة تمنح الائتمان لأولئك القادرين على السداد.

من ناحية أخرى تم رصد توجهات لرأس المال للتوظيف في أدوات المالية المصغرة بهدف تنويع المحافظ المالية وزيادة الربحية، وانخرطت البنوك التجارية والمستثمرون المؤسساتيون في هذا الاتجاه، وأصبحت خدمات المالية المصغرة بدورها تشكل "فرصة" من منظور السوق للاستثمار المالي، وعلى هذا الأساس تحولت العديد من مؤسسات المالية المصغرة إلى بنوك.

سنة 2007 طرح بنك *Banco compartamos* (وهو مؤسسة من مؤسسات المالية المصغرة التي تحولت إلى بنك تجاري) في المكسيك 30% من الأسهم للتداول في البورصة وارتفعت أسعار تلك الأسهم بشكل ملحوظ (حوالي 20% يوميا من القيمة)، مما يدل على جاذبية تلك الأسهم بسبب الربحية (الأداء المالي وليس الأداء الاجتماعي)، وقد شكّل هذا الأمر صدمة عالمية.

السؤال المطروح حول أخلاقيات الأعمال في المالية، كيف لمنظمة غير حكومية أو جمعية محلية أنشأت سنة 2000 لتدعم البيئة المحلية اجتماعيا، أن تقود قلة من المساهمين إلى الثراء في وقت قياسي، لقد أصبحت مثلا عن الأداء المالي.⁴⁰

■ المالية المصغرة التضامنية

يمكن للمالية المصغرة أن تسهم في تحقيق الأهداف الأساسية المنوطة بها لو تم إبقاؤها ضمن طابعا التضامني غير الرسمي بدل إقحامها في الطابع المؤسسي ذو الصبغة التجارية. إن المالية غير الرسمية هي واحدة من صور المسؤولية الاجتماعية على الصعيد المالي، والمالية المصغرة بمؤسساتها على هذا المستوى لا تنطوي على المعنى المعقد للمنظمة بل على معنى الاتفاقية والتعاقد، إنها ممارسات مالية مستمدة من قيم مجتمعية وأخلاقية (ودينية في بعض الأحيان).⁴¹

تبحث المالية المصغرة التضامنية⁴² في استدامة القيم التقليدية والتغطية على الجانب التجاري في المالية المصغرة الرسمية والمساهمة في اندماج أكبر للمجتمع، لأن المالية المصغرة الرسمية تحولت إلى وسيلة اتصال (ترويج) في خدمة استراتيجية المسؤولية الاجتماعية⁴³.

كما أن المالية التضامنية على هذا المستوى يمكنها تحقيق الأهداف الأساسية للشمول المالي والمالية المصغرة نظرا لطابعها المحلي، فهي استراتيجية متعددة الوظائف وشاملة، تدار محليا، وتهدف للمساهمة في تنشيط وتجديد الاقتصاديات المحلية، ورغم أنها يمكن أن تتقاطع مع المالية المحلية في اعتمادها الجزئي على القروض بمعدلات فائدة أو على ادخار الأسر إلا أن اعتمادها الأساسي يكون على إعادة تشكيل رأس المال الاجتماعي (الثقة، التضامن، تقاسم القيم..).

الملفت في المالية التضامنية أيضا هو تمكنها من جمع الأهداف الكمية بالأهداف النوعية، من ناحية هي تعمل على خلق مناصب العمل وإنشاء المؤسسات المشكّلة للاقتصاد الاجتماعي محليا، ومن ناحية أخرى تعمل على قابلية فرص العمل للاستدامة، نشر ثقافة مقاولاتية جديدة، تحسين المستوى، الرقابة الذاتية، وحي فوائد الاستقلالية.⁴⁴

3-3- الشمول المالي

الشمول المالي هو الوجه الآخر للاستبعاد المالي (الإقصاء، أو التهميش)، هذا الأخير من شأنه أن يسهم أكثر في تفشي الفساد، على الأقل من ناحية تبيض الأموال.

الشمول المالي أو كما يصطلح عليه أيضا بالإشراك المالي، يعرف على مستوى جزئي بأنه الوصول إلى الخدمات المالية مثل الخدمات التي تقدمها البنوك وشركات التأمين بتكلفة معقولة، ثم الاستخدام الفعّال والمسؤول لتلك الخدمات. يمكن للإشراك المالي أن يسهم في النمو الاقتصادي (3 إلى 5 نقاط مئوية على المدى الطويل، وجود نقطة ذروة لهذه العلاقة الإيجابية بين الإشراك المالي والنمو الاقتصادي) من خلال زيادة فرص الحصول على الائتمان للمشاريع الجديدة والصغيرة، واستفادة الفئات الفقيرة من خدمات الدفع الأساسية.⁴⁵ يمكن اعتبار الاستخدام المتزايد لعبارة الشمول المالي بدل المالية المصغرة⁴⁶، تشجيعا للتفكير حول المسؤولية الاجتماعية بشكل مختلف عند عرض الخدمات المالية المصغرة وقطع الصلة المباشرة بالفكرة التقليدية عن دور المالية المصغرة في مكافحة الفقر. لقد أصبح الوصول إلى الخدمات المالية وفق منظور الشمول المالي مؤشرا من مؤشرات الأداء الاجتماعي.⁴⁷ إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة المالية من خلال إسهامها في دعم الشمول المالي للفئات المهمشة تعمل على التغطية على الآثار التي تسهم تلك المؤسسات في حدوثها:

- * مخاطر نظامية ناتجة عن الاستبعاد المالي (الإقصاء) بسبب الشروط المعقدة عند منح الائتمان (نسبيا من بيئة إلى أخرى)؛
- * التكلفة المبالغ فيها التي تكون على حساب فئات أخرى.⁴⁸

إن وصول الدمج المالي إلى احتواء اللاجئ عبر العالم كقناة من العملاء المستهدفين يعد جزءا من المسؤولية الاجتماعية للمنظمات عموما، وهي مسؤولية تتعدى الشركات لتشمل البنوك والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، لأن تمكين اللاجئ من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية يسهم في تشكيل محفظة أكبر وأكثر تنوعا. هذا الدمج يسمح للاجئين ببناء رأسمال اجتماعي إضافي وتمتين جذورهم في البيئات المحلية، ويزيد دور مقدمي الخدمات المالية على هذا المستوى من خلال إدماج العملاء والتمكين الاقتصادي والتكامل والتماسك الاجتماعي، فيصبحون جزءا من الحل لمشكلة عالمية. وتتم هذه العملية من الدمج المالي من خلال:

- دور المنظمات غير الحكومية (خاصة المنظمات التي تعنى بتنظيم شؤون اللاجئين وحقوق الإنسان)، وتبسيط الإجراءات والوثائق من قبل مقدمي الخدمات المالية والقبول ببطاقات هوية مقدمة من قبل تلك المنظمات؛
- دور التكنولوجيا الحديثة في الإدماج المالي الرقمي، من خلال الأدوات المبتكرة كالهويات البيومترية والبطاقات الذكية، حيث تسهم في جمع البيانات وبناء سجلات ائتمانية جديدة بغية إدارة أفضل لمخاطر الائتمان، وتعد شركات التكنولوجيا المالية رائدة في هذا المجال؛
- الإقراض الجماعي التضامني، بوجود مواطنين محليين ضمن المجموعة الطالبة للائتمان، هذه الصيغة من القروض تعتبر الأكثر أمانا عند التعامل مع اللاجئين⁴⁹؛
- سلاسل الإمداد والحلقات حيث يبرع اللاجئون، إنهم ينقلون مهاراتهم وتجاربهم المحلية الخاصة إلى دول اللجوء، وفي هذا المجال حيث لا يجدون منافسة قوية في تلك البيئة المستقبلية بإمكانهم الحصول على الائتمان لتمويل مشاريعهم الصغيرة التي تسد الفجوات الموجودة في بيئة الأعمال تلك.

إن دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية لتمويل مشاريع اللاجئين، التي تمثل في الحقيقة دراسة جدوى لإدماج هؤلاء ضمن البيئة المحلية، يمكن أن تكون إيجابية، بحيث ينتظر تحقيق الربحية على المدى المتوسط بعد تغطية التكاليف الأولية.

التعامل مع مسألة الإدماج المالي للاجئين هو استثمار مسؤول اجتماعيا ينتظر منه:

- استقطاب العملاء وتنمية محفظة القروض؛
- تعزيز ولاء العملاء (الاحتفاظ والاستدامة)؛
- الأداء الاجتماعي والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، ورغم أن الالتزام الاجتماعي لا يعطي المشروع جدواه، إلا أنه من العوامل المحفزة.⁵⁰

وكغيره من الاستراتيجيات والسياسات والأدوات التي تعمل على تلطيف الصدمات التي تحدث ضمن الرأسمالية المالية، أو كدعائم تستند إليها التنمية المستدامة، يحظى الشمول المالي بمحسته من النقد. فالشمول المالي ضمن استراتيجيات التنمية المستدامة يمكن أن ينظر إليه كآلية

لجعل الأفراد "منتجين"، في إطار سيرورة متسارعة من "تسليح" الأنشطة الإنسانية (أو حتى أسواق القيم الاجتماعية والإنسانية) ضمن إطار أوسع هو أموال المجتمعات.⁵¹

3-4 - البورصات المستدامة

تعتبر البورصات المستدامة مجالاً مالياً يشجع مبادئ الاستثمار المسؤول اجتماعياً (المدعوم من قبل الأمم المتحدة، *UNCTAD*)، والمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)، حيث يمكن لهذه لبورصات، بالتعاون مع المستثمرين والمنظمين والشركات، تحسين شفافية الشركات وأدائها فيما يتعلق بالمسائل البيئية والاجتماعية وإدارة الشركات، وتشجيع الاستثمار المستدام وتحسيس مستثمري المحافظ المالية (مثل صناديق المعاشات التقاعدية). بمسؤولياتهم المتصلة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالشركات المستثمر فيها.⁵²

إن بعض البورصات عبر العالم تشترط كشافاً عن البيانات غير المالية المتعلقة بالسياسات الاجتماعية والبيئية للشركات المدرجة، كالمسوق المالي الأسترالي⁵³، وبذلك تطوّر المسؤولية الاجتماعية أطرها المؤسساتية من خلال تحديدها للأداء الاجتماعي ومعايره، وخلقها للتصنيف الاجتماعي من خلال الوكالات العالمية للتصنيف، والمحاسبة الاجتماعية، وصولاً إلى الإفصاح الاجتماعي الذي يعزز الشفافية حول الصناديق المسؤولة اجتماعياً.

لقد بدأ العمل منذ 1997 على توحيد التجارب الجيدة حول الشفافية والإفصاح بتطوير مرجعية للإفصاح الاجتماعي والبيئي من خلال مبادرة الإفصاح الشامل *GRI*⁵⁴.

من ناحية أخرى تعمل الوكالات العالمية على توسيع التصنيف الاجتماعي، هذا الأخير ينقسم إلى:

° تصنيف معلن: يكون لمجموعة من الزبائن هم مسيرو الصناديق الذين يجمعون المعلومات عن الجانب الاجتماعي والبيئي للاستثمارات من المحللين الماليين ومن الوكالات.

° تصنيف مطلوب: حيث تطلب المؤسسات الحصول على درجة التصنيف من خلال التدقيق الاجتماعي والبيئي مقابل مكافأة، ويمكن عدم الإفصاح عن نتائج التصنيف⁵⁵.

يعمل كل من الأداء الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية على خلق قيمة اجتماعية من خلال تحقيق الأهداف الاجتماعية:

- خدمة عدد متزايد من المستعدين مالياً والفقراء، واستدامة الخدمات المقدمة؛
- تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة للزبائن المستهدفين من خلال البدء بالتحديد الدقيق لاحتياجاتهم؛
- توسيع فوائد المالية المصغرة على رأس المال الاجتماعي والروابط المجتمعية والحد من الآثار الجانبية لها كالمديونية المرتفعة أو المديونية المتعددة.⁵⁶

الخلاصة:

لقد أتضح عبر الزمن أن مسؤولية المؤسسة لا يمكن حصرها في تحقيق الأرباح وخلق القيمة للمساهمين، وأن هذا المنطق المالي البحت يجب تجاوزه، فهي أمثل من ذلك كوناً نمط التسيير واتخاذ القرار في المؤسسة يتأثران بالحيط الاقتصادي والاجتماعي، كما أن نتائج أنماط التسيير والقرارات تعود لتنعكس على المجتمع والبيئة ومنظومة القيم عموماً.

داخل هذا الإطار التفاعلي، أصبح من الصعب فصل الأداء المالي عن الأداء الاجتماعي، والحديث عن أخلاقيات الأعمال ضمن منظومة الأعمال ليس من باب الأحكام القيمية المطلقة، وإنما من أجل دعم مصلحة رأس المال المتضررة من الحركة العشوائية العابثة لرأس المال المالي، لذلك لا غرابة في اعتبار المسؤولية الاجتماعية واحدة من سياسات الاتصال وجزء متعدد الأبعاد من استراتيجية المؤسسة.

غير أن الطابع التجاري، الذي اكتسبته أدوات المسؤولية الاجتماعية ضمن إطار "المالية"، عاد ليشوّس على هذا المنحى التصالحي الذي انتهجته المالية، من خلال "النشاط المساهمي" الذي يدعم صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعياً، كما لم تسلم المالية المصغرة من تلقى الانتقادات بسبب الميول المتزايدة نحو تحقيق الأداء المالي بدل الاستمرار في التركيز على الفئات المستبعدة مالياً.

ولعلّ التغيير الذي طرأ على منطق استهداف المهمشين مالياً بغرض مكافحة الفقر، نحو الإشراف المالي وإدماج تلك الفئات ضمن ما يعرف بالشمول المالي يكون قد أنقض نسبياً النوايا الحسنة التي أظهرتها المالية مؤخرًا، رغم أن فكرة الشمول بحد ذاتها تحمل في ثناياها ميولاً نحو الأمولة.

يبقى في الأخير ما يشبه "الفرصة" في دعم التقارب بين المالية والمجتمع، فالمالية التضامنية القائمة على أسس دينية، أخلاقية، ومجتمعية، تدعمها التقاليد المحلية والروابط غير الرسمية أو شبه الرسمية الخالية من التعقيدات. يمكن للمالية التضامنية المحلية من خلال الجوارية ورأس المال

الاجتماعي الذي تستند عليه أن تساهم في دعم المقاولاتية الاجتماعية ذات القيمة الاقتصادية الاستراتيجية، ويكون بذلك الامتداد المعول عليه للمسؤولية الاجتماعية.

المواش والمرجع :

¹ -Dutraire, V. et Revest, V. (2011). La régulation des relations finance – industrie : capitalisme responsable ou raisonnable, revue d'économie financière, numéro thématique : les relations capital et industrie, volume 104, N0 4, p 127

² -Commun, P. (2006). Le capitalisme financier en France et en Allemagne : critiques, réalités, et conséquences, comité d'études des relations franco-allemandes CRFA, institut français des relations internationales IFRI, p3

³ تعني بالأمولة تفوق البعد المالي، واكساب الصفة المالية لمتغيرات الاقتصاد الحقيقي، وأمولة الاستراتيجيات تعني أن تكدف هذه الأخيرة إلى تعظيم القيمة المالية من خلال ركائز مالية. وقد استخدمت هذه الترجمة بشكل واسع في تقارير UNCTAD لسنوات 2013، 2015، و 2016.

⁴ -Rigar, S. M. et al (2015). Op cit, p 80

⁵ - Germain, C. et al (2004). La performance globale de l'entreprise et son pilotage : quelques réflexions, semaine sociale Lamy, Au – delà de la RSE : la responsabilité globale, 18 Octobre 2004, N 1186, p 40.

⁶ -Rémond, A. (2009). Responsabilité sociale des entreprises et capitalisme financier : pourquoi la régulation fait défaut, la découverte, revue française de socio-économie, Février 2009, N⁰ 4, p156.

⁷ -Ibid, p 169.

⁸ - Dutraire, V. et Revest, V. op cit, p 128

⁹ -Rigar, S. M. et al (2015). Analyse de processus des valeurs éthiques et déontologiques des banques marocaines, les cahiers de l'association tiers-monde, N 30, XXX journée sur le développement, 29,30 Mai 2014, Maroc, p 85

¹⁰ -Charreaux, G. (2001). Variation sur le thème : à la recherche de nouvelle fondation pour la finance et la gouvernance d'entreprise, colloque de l'association française de finance, Paris, Décembre 2001, p 46.

¹¹ - performance sociale et performance financière : Etat de l'art, 20^{ème} conférence de l'AIMS, Nantes, 2011

¹² - للاستفاضة في مختلف التعريفات المقترحة للمسؤولية الاجتماعية من قبل منظمات المجتمع المدني، منظمات القطاع الخاص، منظمات دولية، أنظر: كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع، الاتجاهات والقضايا الراهنة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2004

¹³ -RSE : Responsabilité sociétale des entreprises

¹⁴ -Jacquemot, P. (2010). La responsabilité sociale et environnementale des entreprises françaises en Afrique, enjeux, pratiques, et recommandations, guide pratique, CIAN.

¹⁵ - Bodet, C. et Lamarche, T. (2007) – La responsabilité sociale des entreprises comme innovation institutionnelle. Une lecture régulationniste, revue de la régulation (en ligne), juin 2007, consulté le 11/08/2017, <http://regulation.revues.org/1283>

¹⁶ - Servet, J-M. (2008). Inclusion financière et responsabilité sociale : productions de plus-values financières et de valeurs sociales en microfinance, revue tiers monde, Genève, pp 11.12.

¹⁷ - Bodet, C. et Lamarche, T. (2016) – La RSE entre institution du capitalisme et stratégie productive : une grille de lecture, Economie et institutions (en ligne), juin 2016, consulté le 11/08/2017, <http://ei.revues.org/5738>

¹⁸ "الطوعية" هي جزء أساسي من تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، خاصة التعريف الرسمي الذي تتبناه غالبية المنظمات الدولية.

¹⁹ - عماد سعد (2016). المسؤولية الاجتماعية ومؤشرات الاستدامة، منشور في مجلة الدراسات المالية والمصرفية، السنة 24، المجلد 24 – العدد 2، عدد خاص عن المؤتمر الدولي العلمي الأول للمسؤولية الاجتماعية، قطر، ص 38.

²⁰ - ORSE (2005). Finance et développement durable

²¹ - Bodet, C. et Lamarche, T. (2007). Opcit

²² -ISR :Investissement Socialement Responsable

²³ - Place, C. (2012). La finance éthique au service de l'innovation économique et monétaire, cahier de recherche, haute école de gestion de Genève, p15.

²⁴ - تنمو الصناديق الاستثمارية المسؤولة اجتماعيا بشكل كبير قد يصل إلى 100% سنويا ولكنها تشكل نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الاستثمارات المالية الكلاسيكية

²⁵ -Activisme actionnarial:الضغط على إدارة الشركات من أجل تعديل الممارسات التي تعد اجتماعيا غير مقبولة، وتحسين الحوكمة، من خلال التفاوض والحوار في مرحلة أولى، ثم اتخاذ القرار عبر التصويت لصالح الممارسات المسؤولة اجتماعيا في مرحلة لاحقة، وصولا إلى التهديد بسحب الاستثمارات بالتنسيق مع وكالات نشيطة للمقاطعة.

²⁶ - Gendron, C. et Bourque, G.L. (2003). Une finance responsable à l'ère de la mondialisation économique, alter. Economique, l'économie politique, N⁰ 18, p50..61, <http://www.cairn.info/revue-l-economie-politique-2003-2-page-50.htm>

²⁷ -سنة 1971 بدأ المساهمون في شركة *General Motors* بالاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والبيئية، مثل هذا السلوك المناهض لاستراتيجيات خلق القيمة المساهمية يمكن إرجاعه إلى المواجهة مع المسيرين وبسط الهيمنة (نظرية الوكالة)، كما يمكن تفسيره بالانتقال من المواجهة إلى الاتصال والتحالف (المقاربة المعرفية).

²⁸ - لا يختلف الاستثمار المسؤول اجتماعيا من الجيل الرابع الرامي لأفضل التطبيقات لخلق القيمة عن المالية التعاقدية في أهدافه، بل في كونه يأخذ بعين الاعتبار العوامل غير المالية في السيرة الاستثمارية

²⁹ -Harbulot, C. (2008). L'investissement socialement responsable, association école de guerre économique

³⁰ -ESG : Environnement, Société, Gouvernance

³¹ - l'ISR, un placement pour les particuliers, les clés de la banque, mini-guide bancaire, site pédagogique sur la banque et l'argent, 2012.

³² -Arjaliès, D-L. (2010). P 12

³³ - Some, D-W. Y. (2008). Responsabilité sociale des organisations de microfinance : quels critères pour une meilleure contribution de la microfinance à l'inclusion financière ? l'exemple de Burkina Faso, mémoire présenté en vue d'obtention du diplôme de master en études de développement, Genève, p 41.

³⁴ - Audran, J. (2008). Microfinance, inclusion et création de valeur sociale : au-delà des bonnes intentions, la gestion de la performance sociale dans les véhicules d'investissement en microfinance, mémoire présenté en vue d'obtention du diplôme de master en affaires internationales, Genève, pp 7-16.

³⁵ -شواهد كثيرة على إقصاء الفقراء والمناطق النائية وحتى الريفية، وعدم المساواة عبر العالم يمكن الاطلاع عليها في المرجع التالي :

Fouillet, C. et al (2007). Le microcrédit au péril du néolibéralisme et de marchands d'illusions – manifeste pour une inclusion financière socialement responsable, revue de MAUSS, N° 29, p 329-350.

³⁶ - Some, D-W. Y. (2008). Op cit, p50.

³⁷ -أحيانا تعتمد البنوك متعددة الجنسيات على الانخراط في برامج المالية المصغرة لولوج أسواق أجنبية جديدة (سياسة تسويقية)

³⁸ -المزيد من الاستراتيجيات المتبعة لدخول البنوك متعددة الجنسيات مجال المالية المصغرة في المرجع التالي :

Mayoukou, C. (2015). Les banques multinationales et l'offre de services en microfinance : peut-on encore parler d'éthique microfinancière ? une analyse par le paradigme « OLI »

³⁹ Responsabilité sociale et environnementale, rapport 2013/2014, Société générale, p 14

⁴⁰ Servet, J-M. (2009). La responsabilité sociale des institutions de microfinance dans le contexte de leur commercialisation, in, La vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé, 11 journées scientifiques du réseau entrepreneuriat, colloque international, Canada.

⁴¹ -Somé, I. (2010). Responsabilité sociale et solidarité : la microfinance peut-elle être plus solidaire ? Finance et bien commun, N° 37-38, pp 158-169.

⁴² -التضامن كفعل اجتماعي، حيث يتم التركيز على التضامن العضوي العفوي وليس التضامن الآلي.

⁴³ - Audran, J. (2008). Op cit, p 28.

⁴⁴ -Gendron, C. et Bourque, G.L. (2003). Op cit, pp 56.57

⁴⁵ -باراهاس، أ. وآخرون (2017). نحو تغطية أوسع، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2017، ص ص: 34-36.

⁴⁶ -هناك من يعتبر أن المالية المصغرة واحدة من تطبيقات الشمول المالي الذي يعد استراتيجية ذات آفاق بعيدة، إحدى آلياتها التمويل المصغر، كما يوجد طرح آخر ملخصه أن المالية المصغرة قد استنفذت خطاها للرأي العام وقدراتها، والتجارب الميدانية تشير لعدم قدرتها على تحقيق الهدف الأساسي الذي دعت إليه وهو مكافحة الفقر، لذلك استحدث مصطلح الشمول المالي لتجاوز الفكرة التقليدية عن مكافحة الفقر.

⁴⁷ - Servet, J-M. (2008). Op cit, p 12.

⁴⁸ - Ibid, p 09.

⁴⁹ - هناك تجارب رائدة في هذا المجال عبر العالم، منها التجربة الكينية في منح قروض جماعية تضامنية لفائدة المستثمرين في القطاع الزراعي.

⁵⁰ - الخدمات المالية والآفاق المستقبلية للإدماج المالي، مبادئ توجيهية لمقدمي الخدمات المالية، منظمة الأمم المتحدة للاجئين، UNHCR مارس 2017

⁵¹ -Servet, J-M. (2008). Op cit, p 10

⁵² -تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، مجلس حقوق الإنسان، موجز مقدم للدورة 29، 2015، ص 19.

⁵³ -كشفت البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع، الاتجاهات والقضايا الراهنة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2004، ص 11.

⁵⁴ -GRI: Global Reporting Initiative

⁵⁵ -Rémond, A. (2009). Op-cit, p 158.

⁵⁶ - Audran, J. (2008). Op cit, p 32.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

لمياء عماني، عائشة سلمة كيحلي، منى مسغوني (2021)، المالية والمسؤولية الاجتماعية: أي نمط للتعديل - نماذج إدماج المسؤولية الاجتماعية في المالية -، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 07 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص. 57-69.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاقتناع 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاقتناع 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.